مقتل جندي إسرائيلي خلال اشتباكات في جنوب لبنان

○ لبنانيون يعودون إلى ديارهم. (رويترز)

القدس المحتلة – (أ ف ب): أعلن الجيش الإسرائيلي أمس الأحد، مقتل أحد جنوده خلال اشتباكات في جنوب لبنان، حيث دخل وقف إطلاق النار المؤقت حيز التنفيذ هذا الأسبوع. وأفاد بيان للجيش عن مقتل «ليدور بورات، البالغ 31 عاما، من أشدود، وهو جندي في الكتيبة 7106، اللواء 769، خلال اشتباكات في جنوب لبنان»، دون تقديم مزيد من التفاصيل. وبحسب إحصاء لوكالة فرانس برس استنادا إلى بيانات عسكرية، ارتفع إجمالي عدد قتلى الجيش الإسرائيلي في الحرب الدائرة منذ ستة أسابيع بين إسرائيل وحزب الله إلى 15.

وهذه هي المرة الثانية التي يعلن فيها الجيش مقتل أحد جنوده في جنوب لبنان منذ بدء الهدنة التي أعلنتها الولايات المتحدة مدة عشرة أيام الجمعة، في إطار جهود أوسع لإنهاء الحرب في الشرق الأوسط بشكل دائم. وكانت جولة القتال الأخيرة في لبنان قد بدأت في 2 مارس عندما شن حزب الله، المدعوم من طهران، هجمات صاروخية على إسرائيل ردا على مقتل المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي خلال الموجة الأولى من الضربات الإسرائيلية الأمريكية على الجمهورية الإسلامية. وردت إسرائيل بشن ضربات قالت إنها تستهدف حزب الله في بيروت والمناطق الجنوبية من البلاد حيث أطلقت أيضا عملية برية. وإلى ذلك هدد وزير الدفاع يسرائيل كاتس أمس الأحد بأن إسرائيل ستستخدم «كامل قوتها» في لبنان رغم الهدنة مع حزب الله، إذا تعرّض جنودها للتهديد، مكررا أنها ستدمّر المنازل التي تتهم الحزب باستخدامها في القرى الحدودية. وقال كاتس خلال مراسم في مستوطنة في الضفة الغربية المحتلة: «أوعزت ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى الجيش الإسرائيلي لاستخدام كامل القوة سواء على الأرض أو من الجو، حتى خلال الهدنة، من أجل حماية جنودنا في لبنان من أي تهديد». كذلك أوعز للجيش «بإزالة المنازل في القرى القريبة من الحدود التي كانت، من جميع النواحي، تُستخدم كنقاط تمركز إرهابية تابعة لحزب الله وهددت المجتمعات الإسرائيلية». ومن جانبه أعلن الجيش اللبناني أمس الأحد أنه أعاد فتح طريق وجسر في الجنوب أغلقا جراء غارات إسرائيلية، في وقت لا تزال هدنة الأيام العشرة بين حزب الله وإسرائيل قائمة. وأوضح الجيش في بيان بأنه «فتح طريق الخردلي–النبطية بالكامل وجسر برج رحال–صور بشكل جزئي»، بينما «يجري العمل على إعادة تأهيل جسر طيرفلسيه–صور بالتعاون مع المصلحة الوطنية لنهر الليطاني (..) بعد الأضرار التي تسبب بها العدوان الإسرائيلي». وأفاد الجيش اللبناني قبل ساعات من دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ منتصف ليل الخميس أن الغارات الإسرائيلية على الجسور فوق نهر الليطاني، على بُعد حوالي 30 كيلومترا شمال إسرائيل، تسبّبت بعزل المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني عن بقية أنحاء البلاد، بعدما سبق للدولة العبرية أن دمّرت جسورا أخرى. ويعمل الجيش اللبناني والجهات المحلية منذ الساعات الأولى من الهدنة على إعادة فتح الطرق التي أغلقت جراء الغارات الإسرائيلية. وأتاح إعادة فتح جسر القاسمية الحيوي صباح الجمعة لعدد من النازحين العودة إلى بلداتهم والاطمئنان على منازلهم في جنوب البلاد. إلا أن كثيرين ما زالوا مترددين في العودة نظرا لعدم ثقتهم بوقف إطلاق النار.

سوريا تتهم مجموعة مرتبطة بحزب الله بالوقوف خلف مخطط لإطلاق صواريخ «خارج الحدود»

دمشق – (أ ف ب): قالت السلطات السورية أمس الأحد إنها أحبطت مخططا يهدف إلى إطلاق صواريخ «خارج الحدود» بهدف «زعزعة الاستقرار في المنطقة»، متهمة خلية مرتبطة بحزب الله اللبناني بالوقوف خلفه. وقالت وزارة الداخلية في منشور على منصة أكس إن قواتها أحبطت «مخططا تخريبيا تقف خلفه خلية مرتبطة بحزب الله» اللبناني لإطلاق صواريخ بهدف «زعزعة الاستقرار في المنطقة». وقال مصدر في وزارة الداخلية لوكالة الأنباء الرسمية (سانا) إن الخلية «كانت تعتزم إطلاق الصواريخ خارج الحدود». وحددت وزارة الداخلية في بيان في وقت لاحق أن العملية جرت في محافظة القنيطرة في جنوب سوريا. وبعد الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد في ديسمبر 2024، نشرت إسرائيل قوات في منطقة عازلة كانت تخضع لمراقبة الأمم المتحدة وتفصل بين القوات الإسرائيلية والسورية في الجولان بموجب اتفاق فض الاشتباك لعام 1974. ومنذ ذلك الحين، تنفذ إسرائيل توغلات متكررة داخل الأراضي السورية ولا سيما في محافظة القنيطرة المحاذية لهضبة الجولان المحتلة، معلنة سعيها لإقامة منطقة منزوعة السلاح في جنوب البلاد. وأوردت الداخلية في بيان أنها نجحت في الآونة الأخيرة في «إحباط عدد من المحاولات الهادفة إلى زعزعة الاستقرار والإضرار بالأمن العام، والتي تورّط فيها أفراد من فلول النظام» وآخرون مرتبطون بحزب الله. وأشارت إلى أن هذه المحاولات استهدفت «مواقع حساسة، من بينها مطار المزة العسكري، إضافة إلى محاولات أخرى طالت شخصيات دينية». وقاتل حزب الله إلى جانب قوات الرئيس السوري المخلوع بشار الأسد خلال سنوات النزاع الذي بدأ في عام 2011. وفي ظل حكم الأسد، كانت سوريا جزءا من «محور المقاومة» الذي تقوده إيران في مواجهة إسرائيل، وشكّلت حلقة إمداد ووصل بين طهران والحزب في لبنان. واتخذت السلطات الجديدة التي أطاحت بالأسد في أواخر العام 2024، موقفا متحفظا من النفوذ الإيراني والحزب الذي أكد مرارا أنه لم يعد له نشاط في سوريا في مرحلة ما بعد الأسد. وتشهد الحدود السورية اللبنانية الممتدة لأكثر من 300 كيلومتر، نشاطا واسعا لشبكات تهريب تعمل في المناطق الجبلية الوعرة. وتشمل هذه الأنشطة تهريب المخدرات والمحروقات والأسلحة، ويستفيد المهرّبون من طبيعة المنطقة ومن صعوبة ضبط المعابر غير الشرعية. وأعلنت دمشق أواخر مارس أنها عثرت على نفق يربط بين أراضيها ولبنان، مشيرة إلى أن «مليشيات لبنانية» كانت تستخدمه بغرض التهريب. ويأتي الإعلان السوري في وقت يسري منذ منتصف ليل الخميس الجمعة وقف مترنّح لإطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل في لبنان، من المقرر أن يستمر عشرة أيام. وكانت الداخلية السورية أعلنت الاسبوع الماضي توقيف خمسة أشخاص قالت إنهم خططوا لاستهداف شخصية دينية في دمشق، وأن التحقيقات أظهرت صلتهم بالحزب. ونفى الحزب في وقت لاحق علاقته بذلك.

حرب إيران تسرع من تقارب لندن مع أوروبا في ظل تدهور العلاقة مع واشنطن

○ كير ستارمر.

لندن – (أ ف ب): من المقرر أن تعلن الحكومة البريطانية الشهر المقبل عن تشريع يهدف إلى التقارب مع الاتحاد الأوروبي، في ظل تدهور ما يسمى بالعلاقة الخاصة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة بسبب الحرب في الشرق الأوسط.

وتكتسب جهود رئيس الوزراء كير ستارمر زخما في ظل عدم القدرة على التنبؤ بتصرفات الرئيس دونالد ترامب وسيل الإهانات التي يوجهها إلى الحليف التاريخي لأمريكا.

تقول إيفي أسبينال، مديرة مركز الأبحاث «مجموعة السياسة الخارجية البريطانية»، لوكالة فرانس برس «لدينا حكومة حريصة بالفعل على التقارب مع الاتحاد الأوروبي، والأحداث في إيران توفر فرصة لتسريع هذه العملية».

وتعد حكومة ستارمر مشروع قانون «إعادة الضبط» الذي سيمنح الوزراء صلاحيات لمواءمة معايير المملكة المتحدة مع قواعد السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي مع تطورها، وهو أمر يسمى «المواءمة النشطة».

وأفاد مسؤول حكومي وكالة فرانس برس، طالبا عدم كشف هويته، أن الملك تشارلز الثالث سيعلن عن التشريع في 13 مايو عندما يقرأ خطط ستارمر التشريعية للأشهر المقبلة.

وقد دعا ستارمر مرارا إلى علاقة اقتصادية وأمنية أعمق مع أوروبا منذ فوز حزبه العمالي في انتخابات عام 2024، وإطاحته حزب المحافظين الذي نظّم استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عام 2016 (بريكست).

وكثّف رئيس الوزراء دعواته في الأيام الأخيرة، إذ قال للزعيم الهولندي روب يتن الثلاثاء إنه «يعتقد أن الشراكة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ضرورية للاستعداد للتحديات التي نواجهها اليوم».

والاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لبريطانيا، وقد حذّر صندوق النقد الدولي هذا الأسبوع من أن المملكة المتحدة ستكون الاقتصاد المتقدم الأكثر تضررا من الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران.

وقال المسؤول البريطاني «بالتأكيد جعلت إيران الأمر (إعادة الضبط) أكثر أهمية للمستقبل». وأضاف «نحن بحاجة إلى بناء قدرة صمود اقتصادية في جميع أنحاء القارة».

ورفض ستارمر إشراك بريطانيا في الضربات الأولية التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل في 28 فبراير، ما أثار غضب ترامب، رغم سماح لندن لاحقا للقوات الأمريكية باستخدام القواعد البريطانية «لغرض دفاعي محدود».

تحت الضغط الداخلي بسبب قراره الكارثي بتعيين بيتر ماندلسون، الشريك السابق لجيفري إبستين، سفيرا في واشنطن، تلقى ستارمر إشادة لوقوفه في وجه استفزازات ترامب المتكررة.

وقبل أيام، هدد ترامب في مقابلة عبر الهاتف مع قناة سكاي نيوز بإلغاء اتفاقية تجارية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حدت من تأثير التعرفات الجمركية الجديدة على بريطانيا.

ويقول ديفيد هينيغ، الخبير في السياسة التجارية البريطانية بعد بريكست، لوكالة فرانس برس «لا شك أن هناك زخما الآن في العلاقة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، ويعود ذلك جزئيا إلى سلوك ترامب غير الموثوق به».

ويضيف «تبدو صياغة سياسة تجارية مستقلة للمملكة المتحدة أكثر صعوبة، بينما تبدو آفاق العمل مع الاتحاد الأوروبي أكثر إشراقا». وتأمل إدارة ستارمر في طرح التشريع بشأن التقارب مع الاتحاد الأوروبي في الأشهر القليلة المقبلة، ما يعني أنه قد يصدر في وقت قريب من الذكرى العاشرة لاستفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الذي أجري في يونيو 2016.

○ بيدرو سانشيز.

إسبانيا ستطلب من الاتحاد الأوروبي «فسخ» اتفاق الشراكة مع إسرائيل

مدريد – (أ ف ب): أعلن رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز أمس الأحد أن بلاده ستطلب من الاتحاد الأوروبي يوم غد الثلاثاء فسخ اتفاق الشراكة مع إسرائيل التي «تنتهك القانون الدولي». وقال سانشيز في تجمع انتخابي في إقليم الأندلس: «الثلاثاء المقبل، ستقدم الحكومة الإسبانية اقتراحا إلى أوروبا يهدف إلى فسخ اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل»، لأن حكومة «تنتهك القانون الدولي لا يمكن أن تكون شريكا للاتحاد الأوروبي».

وندّد وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر في منشور بالإسبانية على منصة إكس بـ«نفاق» حكومة بيدرو سانشيز التي اتّهمها بـ«معاداة السامية». وتابع ساعر: «لن نقبل بقراءة منافقة ممن ينسج علاقات مع أنظمة شمولية تنتهك حقوق الإنسان على غرار تركيا برئاسة (رجب طيب) إردوجان، وفنزويلا برئاسة (نيكولاس) مادورو». ولفت إلى أن حكومة سانشيز «تتلقى رسائل شكر من النظام الإيراني الوحشي ومن منظمات إرهابية، وتعمل على نشر معاداة السامية».

يتضمن اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، والذي دخل حيز التنفيذ عام 2000، بندا يجعل تنفيذه مشروطا باحترام حقوق الإنسان. وطعنت إسبانيا لأول مرة في الاتفاق في فبراير 2024، عندما أرسل سانشيز ورئيس الوزراء الإيرلندي آنذاك رسالة مشتركة إلى المفوضية الأوروبية، طالبا فيها بتقييم مدى امتثال إسرائيل لالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان في أعقاب بدء الحرب في غزة. وشدد سانشيز مذاك الحين موقفه تدريجيا إزاء إسرائيل، لا سيما مع الحرب في لبنان.

وجاء تصريح سانشيز امس الأحد عقب رسالة بعثتها ايرلندا وسلوفينيا وإسبانيا إلى المفوضية الأوروبية يوم الجمعة، تطلب فيها «مراجعة اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في الاجتماع القادم لمجلس الشؤون الخارجية».

ماكرون يستقبل غدا رئيس الوزراء اللبناني

باريس – (أ ف ب): أعلنت الرئاسة الفرنسية أمس الأحد أن إيمانويل ماكرون سيستقبل رئيس الوزراء اللبناني نواف سلام غدا الثلاثاء، في ظل وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله. وأكد قصر الإليزيه «ستكون هذه الزيارة فرصة لرئيس الدولة ليؤكد مجددا التزامه بالاحترام الكامل والشامل لوقف إطلاق النار في لبنان، ودعم فرنسا لوحدة أراضي البلاد، ولإجراءات الدولة اللبنانية لضمان السيادة الكاملة والشاملة للبلاد وحصرية السلاح».

وسيناقش المسؤولان أيضا «الدعم الإنساني للنازحين ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية الضرورية لترسيخ سيادة لبنان وإعادة إعماره واستعادة ازدهاره».

تأتي زيارة سلام بعد مقتل جندي فرنسي من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (يونيفيل)، في كمين نُسب إلى حزب الله الذي نفى مسؤوليته عنه. واستنكر الرئيس الفرنسي الهجوم ووصفه بأنه «غير مقبول»، داعيا السلطات اللبنانية إلى كشف ملابسات الحادثة وتوقيف الجناة. وقال قصر الإليزيه «جنود اليونيفيل الذين يؤدون مهامهم في ظروف صعبة ويدعمون إيصال المساعدات الإنسانية إلى جنوب لبنان، لا يجب أن يُستهدفوا في أي ظرف». على صعيد متصل، قال وزير الخارجية الفرنسي أمس الأحد إن باريس تلقت «تأكيدات» من الحكومة اللبنانية بأنها ستبذل كل ما في وسعها لتوقيف المسؤولين عن الكمين. وقال جان نويل بارو لراديو جاي «تلقينا تأكيدات أمس (السبت) بأن السلطات اللبنانية ستعطي الأولوية المطلقة للعثور على المسؤولين عن هذه الجريمة وتوقيفهم». انتقد الوزير أيضا العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد حزب الله في لبنان، والتي أسفرت عن دمار ونزوح. وأضاف أن «تدمير لبنان أو الدولة اللبنانية لن يقضي على حزب الله، بل على العكس، سيزيد من قوته». وبخصوص الخطة التي وضعتها الحكومة اللبنانية، تحت ضغط دولي، لنزع سلاح حزب الله وبدأت تنفيذها قبل الحرب الأخيرة، قال بارو إنه «يجب استئنافها لأن... الحل السياسي الوحيد لضمان السلام والاستقرار في لبنان هو نزع سلاح حزب الله... ثم بالطبع انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان».

إسرائيل تعيد إقامة مستوطنة بالضفة الغربية المحتلة بعد 20 عاما من إخلائها

صانور – (أ ف ب): أعاد وزراء إسرائيليون أمس الأحد افتتاح مستوطنة صانور في الضفة الغربية المحتلة، والتي كانت قد أُخليت قبل 20 عاما، في خطوة رافقتها تصريحات رافضة لقيام دولة فلسطينية ودعوات لعودة الاستيطان في قطاع غزة. وقال وزير المال الإسرائيلي اليميني المتطرف بتسلئيل سموطريتش «في هذا اليوم المميز نحتفل بتصحيح تاريخي لعملية الطرد غير القانونية» من الضفة الغربية. وأضاف «نحن نلغي عار الانفصال وندفن فكرة الدولة الفلسطينية ونعود إلى الاستيطان في صانور».

ودعا سموطريتش وهو مستوطن يسكن في مستوطنة قرب مدينة قلقيلية في شمال الضفة الغربية، إلى إعادة الاستيطان في قطاع غزة باعتباره «حزاما امنيا» لدولة إسرائيل. وتم إخلاء صانور وهي قرية فلسطينية تقع جنوب غرب مدينة جنين في شمال الضفة الغربية، في العام 2005 ضمن سياسة «فك الارتباط» الإسرائيلية التي شهدت أيضا انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومن ثلاث مستوطنات في الضفة الغربية. ووافقت الحكومة الإسرائيلية الحالية، التي تُعد من بين الحكومات الأكثر يمينية في تاريخ البلاد، على إعادة بناء المستوطنات الأربع في شمال الضفة الغربية التي تم إخلاؤها عام 2005. ووافقت السلطات على بناء 126 وحدة سكنية في «صانور» وحدها. وشارك في مراسم الأحد، عدد من الوزراء وأعضاء الكنيست الإسرائيلي.

كوريا الشمالية تطلق صواريخ بالستية عدة باتجاه البحر

○ كوريون جنوبيون يتابعون تطورات البرنامج الصاروخي لكوريا الشمالية في محطة للقطارات في سول. (أ ف ب)

سيول – (أ ف ب): أعلن الجيش الكوري الجنوبي أن كوريا الشمالية اختبرت إطلاق صواريخ بالستية عدة أمس الأحد، في أحدث عمليات الإطلاق التي تجريها الدولة النووية. وتُضاف عمليات الإطلاق امس الأحد إلى سلسلة اختبارات للأسلحة أجرتها بيونج يانج في الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك لصواريخ بالستية وصواريخ كروز مضادّة للسفن الحربية وذخائر عنقودية. وقالت هيئة الأركان المشتركة لكوريا الجنوبية: «رصد جيشنا عدة صواريخ بالستية قصيرة المدى أطلقت من منطقة سينبو في كوريا الشمالية قرابة الساعة 06:10 (21:10 بتوقيت جرينتش) باتجاه بحر الشرق»، في إشارة إلى المسطح المائي الذي يعرف أيضا باسم بحر اليابان. وأضاف البيان: «حلّقت الصواريخ على مسافة 140 كيلومترا تقريبا وتجري السلطات الاستخباراتية لكل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة تحليلا مفصّلا لمواصفاتها الدقيقة». وأفاد أن سيول تحافظ على «وضع دفاعي مشترك صارم» مع الولايات المتحدة، حليفتها الأمنية التي تنشر نحو 28 ألف جندي في كوريا الجنوبية لمساعدتها في الدفاع عن نفسها في مواجهة التهديدات العسكرية من جارتها الشمالية، وسيكون ردّها «ساحقا على أي استفزاز». وأعلن مكتب الرئاسة في كوريا الجنوبية عقد اجتماع عاجل لبحث عمليات إطلاق الصواريخ. وقال محللون: إن هذه الاختبارات العسكرية تشير إلى رفض كوريا الشمالية محاولات سيول لإصلاح العلاقات بينهما. وشملت هذه المحاولات إعراب سيول عن أسفها لتوغل طائرات مدنية مسيرة في أجواء الشطر الشمالي في يناير. ووصفت كيم يو جونغ، شقيقة الزعيم الكوري الشمالي، هذه التصريحات في البداية بأنها «تصرف حكيم وموفق للغاية». لكن هذا الشهر، اعتبر مسؤول كوري شمالي رفيع المستوى أن جارة بلاده الجنوبية هي «الدولة العدوة الأكثر عدائية» لبيونج يانج، معيدا بذلك وصفا سبق أن استخدمه الزعيم كيم جونغ أون. وتخضع كوريا الشمالية لمجموعة من العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة التي تحظر عليها تطوير الأسلحة النووية واستخدام تكنولوجيا الصواريخ البالستية، وهي قيود لطالما انتهكتها. وأفادت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية في بيان أن «على بيونج يانج أن توقف فورا استفزازاتها الصاروخية المتتالية التي تفاقم التوتر». وأضافت أن على الشطر الشمالي «الانخراط بشكل نشط في جهود الحكومة الكورية الجنوبية الرامية الى إرساء السلام». وفي وقت سابق في أبريل، أشرف زعيم كوريا الشمالية على اختبارات لصواريخ كروز استراتيجية أطلقت من سفينة حربية تابعة لسلاح البحرية، فيما أظهرته صور رسمية يتابع عمليات الإطلاق محاطا بمسؤولين عسكريين. ونُفذت تلك الاختبارات من المدمّرة «تشوي هيون»، وهي واحدة من مدمرتين يزن كل منهما خمسة آلاف طن في ترسانة كوريا الشمالية، وأطلقتا العام الماضي في إطار سعي كيم لتعزيز القدرات البحرية للبلاد. تعمل كوريا الشمالية أيضا على تصنيع مدمّرتين أخريين من فئة 5000 طن لإضافتهما إلى أسطولها. وأفاد مشرّع كوري جنوبي هذا الشهر أن الشطر الشمالي يسرّع على ما يبدو بناء مدمّرة في مدينة نامبو (غرب). وقال يو يونغ–وون من «حزب قوة الشعب» المعارض مستشهدا بصور التقطتها بالأقمار الاصطناعية شركة استخبارات مقرها الولايات المتحدة: إن كوريا الشمالية «تسرع من تحديث قواتها البحرية مستندة إلى مساعدة عسكرية من روسيا». وأرسلت كوريا الشمالية قوات برية وقذائف مدفعية لدعم غزو روسيا لأوكرانيا، ويقول مراقبون: إن بيونج يانج تتلقى في المقابل مساعدات تكنولوجية عسكرية من موسكو.